المشـــهد الفلسطيني الـــراهن

الباب الثامن
النقابات العمالية والمهنية

obeikan.com

obeikan.com

شكلت النقابات المهنية والعمالية إحدى الركائز المهمة للنضال الوطني والديمقراطي في التاريخ الفلسطيني والعربي الحديث والمعاصر، فهي الإطار المنظِّم لمصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمهنيين بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم الطبقية، الذي لعب دوراً مهمًا – إلى حد معين – في المجالات الوطنية والاقتصادية، كما في مجال القانون والفكر والثقافة وفق غايات وبرامج وسياسات تنسجم وتتوافق مع مصالح القوى والشرائح التي تمثلها كل نقابة من هذه النقابات التي تقاطعت في مرحلة معينة، وتعارضت في مراحل لاحقة ، حسب مقتضيات تلك المصالح الطبقية وعلاقاتها أو تحالفاتها وشروط تلك التحالفات .

وبالرغم من التراجع النوعي الملموس لدور العمل النقابي عموماً، والنقابات العمالية خصوصاً وغياب فعالية دورها إن على الصعيد الوطني التحرري أو السياسي الداخلي العام، أو على صعيد النضال الطبقي والاقتصادي المطلبي والدفاع عن مصالح العمال والكادحين، فإن موضوعة العمل النقابي والجماهيري أو ما يسمى بسياسة الحزب الجماهيرية، ستظل بالنسبة لليسار الماركسي ، مسألة أساسية لا يجب أن تتوقف عند الجانب النظري فحسب، بل لا بد من امتدادها وتواصلها بعمق على صعيد الممارسة العملية أيضاً، إذ أن التعاطي مع هذه الجدلية –بالإعتماد على البرمجة والتخطيط– يخلق المقدمات الضرورية لتجسيد أوثق وأوسع العلاقات بين قوى اليسار من جهة ، والجماهير الشعبية من جهة أخرى، بهدف الإنجاز الناجع والفعال لمهماتنا وأهدافنا الوطنية والديمقراطية في فلسطين ارتباطاً بالبعد العربي من حولنا، انطلاقاً من مفهومنا الماركسي لموقع ودور الجماهير الشعبية الفقيرة كمنطلق أساسي وحيد في مسار الحزب وحركته و تقدمه.

ففي ظل الظروف والمتغيرات التي عاشها شعبنا خلال الأحد عشر عامًا الماضية، وتطوراتها اللاحقة، حاضراً ومستقبلاً، يتحتم إدراك وتفعيل عملية

التحول إلى المواقع النقابية، وكافة المواقع و البنى المجتمعية الأخرى في جميع القطاعات، عبر علاقة جدلية بين عنصري المرحلة الراهنة، المتداخلان معاً في وحدةٍ تعبر عن طبيعة المرحلة، كمرحلة تحرر وطني وديمقراطي، نعتقد أنها ستمتد في الزمان والمكان، لفترة طويلة قادمة، ولذلك فإن هذه العملية الجدلية عبر صعودها وحركتها ستشكل مدخلاً محورياً واسعاً لنا في إطار العمل الجماهيري باعتباره أحد أهم العوامل الأساسية في النضال الوطني الديمقراطي الراهن والمستقبلي، يجسد فهم اليسار الفلسطيني للعمل في النقابات والمنظمات الجماهيرية، بمثل ما يجسد ذلك التواصل بين دوره ونضاله الوطني التحرري الثوري الجماهيري خلال العقود الأربعة الماضية، وبين دوره الوطني الديمقراطي في سياق التحول المطلوب راهناً، دون أي قطيعة مع منطلقاته السياسية والنضالية التي حددت مساره طوال المرحلة السابقة، فالصراع القومي التناحري مع العدو الصهيوني لا يزال قائماً وحاداً باعتباره التناقض الأساسي الأول الذي يتصدر عناوين المرحلة ويمتد بتأثيره على كل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن رغم مرارة هذا الصراع وهذه العدوانية الصهيونية التي تستهدف مشروعنا الوطني وفرض الاستسلام على جماهير شعبنا، فإننا لا نستطيع إلا مواجهة كافة جوانب الخلل والتراجع الداخلي الذي أصاب بالضرر البالغ الثوابت الوطنية والسياسية والاقتصادية، وكافة القطاعات الأخرى على صعيد المجتمع الفلسطيني كله، وبالتالي يصبح نضالنا في مواجهة التناقض الرئيسي الداخلي من أجل التغيير السياسي والديمقراطي لمجتمعنا مدخلاً وشرطاً مهمّا من شروط المقاومة والصمود في وجه العدو الصهيوني، وهنا بالضبط تتجلى الوحدة الجدلية للمهام الوطنية والديمقراطية كما عبر عنها مؤتمرنا السدس في تعريفه لطبيعة هذه المرحلة .

وبالتالي فإن تفعيل دورنا في إطار العمل النقابي، سيكون مقياساً أساسياً في

الحكم على ممارساتنا الحزبية والجماهيرية في هذا الإطار، ففي ضوء أوضاعنا الداخلية الحالية المتردية، تبرز الحاجة الماسة، بالمعنى الموضوعي أولاً، والذاتي ثانياً، لإنضاج وتوسيع تجربة النضال في النقابات التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً ونوعياً في مجمل المسارات الوطنية والاجتماعية والطبقية .

«ومع الإقرار بوجود تفاوتات واختلافات موضوعية بين أشكال وهيئات أو اتحادات العمل النقابي في المجال النقابي والمهني والجماهيري، فإنه لا بد من وعي الفرق بين طبيعة ودور وأهداف هذه الهيئات أو الاتحادات التي يمكن أن تتوزع إلى ثلاثة أنواع أو أشكال نقابية:-

١. **النقابات العمالية** : تؤطر في صفوفها أبناء الطبقة العاملة فقط[1]، العاملين بأجر يومي في المصانع والمشاغل وشركات المقاولات والمشاريع الزراعية والتجارية ... الخ للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل فإن الإتحاد العام لنقابات العمال يجب أن لا يبقى يافطة أو شكلاً مفرغاً كما هو اليوم، بل يجب أن يصبح فعالاً بمضامينه ومحتواه، عبر التجديد والتطور والمشاركة والانتخابات الديمقراطية لكل كوادره وبنيته القيادية.

٢. **الاتحادات أو النقابات المهنية** : التي تضم أعضاء من أصحاب المهنة الواحدة، مثل اتحاد أو نقابة الأطباء، المهندسين، المعلمين، المصارف والبنوك، المحامين، المهندسين الزراعيين، الصيادلة، المحاسبين ... الخ .

٣. **الاتحادات الجماهيرية** : وهي التي تؤطر في صفوفها أعضاء من أكثر من طبقة أو فئة اجتماعية بدون شرط المهنة الواحدة، مثل اتحاد المرأة، اتحاد الطلاب ، جبهة العمل الطلابي .

إن أهمية هذه الأطر، أو الاتحادات، بأنواعها تكمن في اتساعها وطابعها

(1)دليل العمل النقابي و الجماهيري –الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– وثيقة داخلية –١٩٨٦ .

الجماهيري العام، حيث يمكن تعبئة وتنظيم أعداد كبيرة جداً من الفئات والشرائح الاجتماعية بمختلف مستوياتها وانتماءاتها للانخراط في النضال الوطني العام من جهة، ومن أجل الدفاع عن حقوق ومصالح كل طبقة أو فئة اجتماعية بذاتها من جهة أخرى .

فالنضال في الاتحادات الشعبية، وبالذات في النقابات هو أحد أهم أوجه النضال الأساسية والضرورية في جميع مراحل النضال الوطني أو الاجتماعي الاقتصادي والطبقي، ولكن هذا النضال في العمل الجماهيري والنقابي، تزداد أهميته السياسية الى درجة كبيرة في هذه المرحلة التي تتداخل فيها المهام الوطنية بالديمقراطية والمطلبية بما يعني تفعيل العلاقة السياسية بين الحزب والأطر النقابية بدرجات عالية من التنظيم والقوة بما يتناسب مع طبيعة هذه المرحلة .

إذ أن هذه المرحلة النضالية، على المستويين الوطني والديمقراطي دون أي فصل بينهما، تشترط من أجل تحقيق أهدافنا، وانتصارنا، تعبئة وتأطير أوسع قطاعات الشعب بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية والمهنية صاحبة المصلحة في التحرر الوطني الديمقراطي، وعلى الخصوص الطبقة العاملة والفقراء وكافة الكادحين في بلادنا .

وإذا كان هذا الشرط لا يمكن تحقيقه في إطار القوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية عموماً، أو في إطار الأحزاب والفصائل اليسارية خصوصاً، لأسباب واعتبارات موضوعية وذاتية من جهة، ولأسباب تتعلق بالجانب الأيديولوجي والتنظيمي وشروطه الأكثر تشدداً أو انضباطاً من جهة أخرى، فإن من الممكن تحقيق هذا الشرط عبر أطر هذه الاتحادات والنقابات التي تبرز هنا بوصفها الهيئات المناسبة، وبلا شروط مسبقة، التي يمكن أن نحقق عبرها ذلك الشرط الخاص بتعبئة وتأطير أوسع القطاعات في أوساط الجماهير الشعبية، لكن يبدو –حتى

اللحظة- أن المشكلة فينا، في العوامل الذاتية لأحزاب وفصائل اليسار الفلسطيني التي لم تتحرك كما يجب، استجابة للعوامل والظروف الموضوعية المهيأة خارجها للتفاعل مع ما تطرحه وتمثله من قضايا سياسية واجتماعية ومطلبية، وهي ظاهرة يجب أن تخضع للمراجعة والنقد للخروج من هذا الوضع الذاتي المأزوم، نحو تفعيل دورنا وإثبات وجودنا في هذه الاتحادات والنقابات وفق منطلقاتنا الأيديولوجية والنضالية السياسية والمطلبية معاً، وهذا يتطلب أولاً ضرورة التمييز -بصورة عملية ملموسة- بين المنظمة الجماهيرية والمنظمة الحزبية وعدم اعتبار الأولى بديلاً للثانية، مستلهمين وعينا النظري الواضح من هذه العلاقة بينهما، الذي يؤكد ضرورة الوعي بخصوصية كل منهما، بحيث ينبغي للمنظمة الجماهيرية أو النقابية كما كتب لينين «أن تكون أولاً مهنية، ثانياً واسعة ما أمكن، ثالثاً علنية، وبالعكس من ذلك، ينبغي لمنظمة الثوريين -المنظمة الحزبية- أن تضم بالدرجة الأولى وبصورة رئيسة أناس مهمتهم النشاط الثوري، كما ينبغي لهذه المنظمة أن تكون ضيقة، محدودة العدد، وأن تكون على أكثر ما يمكن من السرية، وعلى أساس هذا التحديد يمكن استنباط الخصائص المميزة الثلاث التالية[1] للاتحادات أو النقابات الشعبية:

الخاصية الأولى :جماهيرية الاتحاد أو النقابة، وهذا هو معنى أن تكون «واسعة» وتضم أوسع القطاعات من هذه الطبقة أو مجموع الطبقات حسب نوعية النقابة أو الاتحاد . ذلك أن المقياس الأهم في نجاح برنامج أو توجه الفصيل أو الحزب الماركسي، هو القدرة الفعلية على حشد واستيعاب الأغلبية من الطبقة أو الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي نمثلها، والوصول إلى تجمعاتها بما يوفر لنا فعلا وعبر الممارسة، الحالة الجماهيرية، التي بدونها لا يمكن لأي حزب أو فصيل يساري تحقيق الدور الطليعي الفعال سواء في إطار المعارضة على الصعيد الوطني العام، أو على

(1) المصدر نفسه .

صعيد التيار الديمقراطي .

بالطبع إننا ندرك أن الوصول الى هذه الحالة الجماهيرية، تتطلب أولا وقبل كل شيء أوضاعا داخلية متوازنة شرطها الأول الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية داحل فصائل وأحزاب اليسار، وتتطلب ثانيا دورًا طليعيًا كفاحيًا مميزًا عليها أن تحرص على ممارسته في هذه المرحلة بدافعية ونشاط اوسع من المرحلة السابقة، لتتمكن من مواجهة استحقاقات النضال الوطني ضد مشاريع التصفية الأمريكي الصهيونية من جهة، واستحقاقات النضال الديمقراطي الداخلي ضد كل مظاهر الانقسام والخلل والفساد والهبوط السياسي من جهة أخرى.

إن توفير شروط ومقوِّمات هذين العاملين الداخليين على صعيد العلاقات الحزبية الداخلية، يخلق بدوره الحالة الجماهيرية الشعبية وتواصلها وثقتها ببرامج فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني وأهدافها وشعاراتها .

الخاصية الثانية : أن تسود الديمقراطية في صفوف قواعد الاتحادات والنقابات وفي جميع مظاهر الحياة الداخلية فيها بحيث تكون هي الحكَم في تقرير مواقف الاتحاد وسياسته، فالديمقراطية –في العمل النقابي– هي الضمانة لكي تعبر كافة وجهات النظر السياسية والمطلبية عن نفسها بحرية تامة، وهي التي تضمن أيضا أن يتم اختيار كافة هيئات الاتحاد بالانتخاب الحر الذي يوفر المناخ اللازم لمناقشة كافة البرامج والسياسات والقضايا وفق قواعد الديمقراطية وحرية الرأي .

الخاصية الثالثة : هي أن الطابع الأساسي للنقابات والاتحادات الشعبية، هو طابع تعبوي، بمعنى أنها تعبئ أوسع إطارات الناس من اجل خوض غمار النضال سواء كان هذا النضال سياسيا أو مطلبيًا دفاعًا عن مصالحها وحقوقها، فهذه الاتحادات لا تهدف إلى تجميع الناس في أطرها من أجل لا شيء أو من أجل الترفيه الاجتماعي على سبيل المثال، وإلا أصبحت أقرب أو أشبه بالنوادي الاجتماعية، إذ أن كل حديث

عن جماهيرية الاتحاد أو عن ديمقراطيته تفقد قيمتها إذا لم ترتبط بخاصية التعبئة وتخدمها، ذلك أن جوهر وجود الاتحادات الشعبية هو في الأساس تعبئة أوسع الإطارات من أجل هدف محدد وهو الانخراط في النضال السياسي والنضال الديمقراطي المطلبي معًا، وبالتالي فإن أي تراجع أو بهتان في هذه الخاصية (التعبئة) يفقد الاتحاد أو العمل النقابي، جوهره ومهمته ويفقده الهدف من قيامه .

ووفق هذه الرؤية، وبالاستناد إليها، تتجلى في هذه المرحلة بالذات واحدة من المهام الأساسية على القوى اليسارية، لتفعيل دورها وتواصله داخل هذه الأطر النقابية والاتحادات الشعبية، وقد تكون الخطوة الأولى على هذا الصعيد، مبادرة كل عضو فيها بالانتماء الى هذه النقابة أو الاتحاد أو المنظمة الجماهيرية، حسب موقعه، مهنيا أو اجتماعيا أو غير ذلك، إذ أن هذه الخطوة هي المقياس الأول –في الممارسة– المعبر عن وعي هذه القوى بالدور التعبوي والجماهيري والديمقراطي لهذه الاتحادات، وانعكاساته وتأثيره الإيجابي على تطورها من جهة وفي خدمة القضايا الوطنية والديمقراطية على الصعيد الوطني الفلسطيني العام من جهة أخرى، على قاعدة التزامها وقناعاتها المدركة لوحدة كل أشكال النضال الأيديولوجي، والسياسي بصورة جدلية بكل أشكاله، والنضال النقابي الاقتصادي أو المطلبي، دون أي محاولة لإحلال شكل من هذه الأشكال بدلا عن الآخر أو خلق تناقض بين هذا الشكل أو ذاك، فذلك يعني تجريدها من أهم مصادر قوتها المتمثلة في وحدة أو ترابط أشكال النضال وجدليتها، ولذلك نشدد على أهمية قيام المشاركة الفعالة في الاتحادات الشعبية، على قاعدة النضال السياسي والأيديولوجي المعبِّر عن هويتها ومواقفها بصورة أساسية وواضحة، دون أي مساس بالأسس والمفاهيم والأدوات الديمقراطية التعددية التي تحكم العلاقات الداخلية والخارجية لهذه الاتحادات والنقابات، وفي هذا السياق، فإن تقدم القوى اليسارية في هذه الأطر –العلنية

والديمقراطية التعددية- مرهون بتلازم الجانب المطلبي والجانب السياسي في نشاطها الداخلي، إذ أنه من الصعب إلى درجة تقترب من الاستحالة الفصل التعسفي بين النضال الاجتماعي الاقتصادي والنضال الوطني السياسي، وبشكل خاص في أوساط النقابات العمالية التي تقوم على الشرائح الكادحة والفقيرة، وفي مثل هذه الحالة يكون القهر الاجتماعي والاقتصادي هو مُولِّد الوعي السياسي، والنضال المطلبي لرفع هذا القهر الطبقي هو مدخل الانخراط في النضال الوطني العام عبر العمل المنظم أو الحزب، فالنقابات -كما يقول لينين- مدرسة للاشتراكية لا بد منها، مدرسة إعدادية للعمال لتحقيق أهدافهم، وهي أيضاً المجال الواسع الذي يوفر للحزب فرصة الإطلال على آراء ومطالب الجماهير وهمومها، كما أنها حلقة الوصل التي تنقل مواقف وسياسات الحزب إلى الجماهير، وعلى هذا الأساس، فإن النقابات عموماً، والعمالية بشكل خاص توفر مجالات، سياسية ومطلبية، وفكرية، ونضالية، لتربية الكادرات الحزبية وصقل تجاربها، وتعميق خبراتها في التعامل مع الجماهير وتلمس مزاجها والتعايش مع قضاياها والدفاع عنها، في مقابل ذلك يضمن الحزب وبصورة موضوعية تأييد الجماهير العمالية، والجماهير النقابية عموماً لسياساته ومواقفه الوطنية والداخلية، وبالتالي فإن العزلة والتقاعس عن المشاركة والمتابعة الفعالة لقضايا وهموم جماهير الاتحادات والنقابات -العمالية بالذات- لن يعطي للحزب ثقلاً سياسياً أو زخماً جماهيرياً مهما كانت طبيعة شعاراته أو مواقفه النظرية الصادقة المعبرة عن مصالح هذه الجماهير، وما تأييد غالبية الاتحادات والنقابات الفلسطينية لسياسات ومواقف قيادة م.ت.ف اليمينية قبل أوسلو، عبر المجالس الوطنية وغيرها، ثم تأييدها للسلطة الفلسطينية وسياساتها التي ابتعدت عن ثوابتنا الوطنية، سوى تعبير عن عزلة قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية واليسارية، تلك العزلة التي جعلت موقفها المعارض لهذه

التنازلات والسياسات الهابطة، موقفاً معزولاً ومحاصراً.

صحيح ان هناك تراكمات وعوامل تاريخية، وأخرى تتعلق بالبنية الطبقية والهيمنة السياسية الأحادية على معظم النقابات والاتحادات الفلسطينية، في إطار التفرد والهيمنة وغياب الديمقراطية، ساهمت في تحويل هذه الأطر النقابية إلى أداة تابعة للقيادة الفردية سواء في م.ت.ف. أو في السلطة الفلسطينية على قاعدة العلاقات الفردية والمصالح الخاصة التي عمقت مظاهر الخلل النقابي والسياسي والداخلي فيها، ولكن كل تلك المظاهر لا يمكن أن تبرر لفصائل واحزاب اليسار، التراجع أو التقاعس عن ممارسة دورها ومشاركتها الفعالة في هذه الاتحادات والنقابات مهما بلغت حالة فسادها أو إفسادها ومهما بلغت في سوء مواقفها من القضايا الوطنية أو المطلبية، فالموقف المطلوب –خاصة في الظروف الراهنة– هو أن تتحمل هذه الفصائل مسئوليتها في خوض الصراع الديمقراطي ضد القوى الانتهازية والانحراف السياسي والاجتماعي، من أجل قيادة نضالات عمالنا وكادحينا، ونضالات أوسع قطاعات شعبنا، في سبيل مصالحهم الوطنية والطبقية والمطلبية، فالانكفاء عن العمل لا يمكن أن يوصف إلا أنه نوع من التخلي عن المسؤولية تجاه هذه القطاعات والشرائح الاجتماعية، وتركها تحت رحمة ونفوذ القوى الانتهازية وأصحاب المصالح الذين لا هم لهم سوى تبرير السياسات الخاطئة للسلطة الفلسطينية والدفاع عنها، والحفاظ على استمرار سياسة الاحتكار النقابي، لحساب السلطة ولونها السياسي، دون أي اعتبار لأي محاولة تسعى لإيجاد تعددية نقابية متجددة عبر الانتخابات، قادرة على مواكبة أوضاع العمال أو النقابات الأخرى، والتعبير عن مصالحهم وتفعيل دورهم الوطني والديمقراطي المطلبي.

الواقع الراهن للحركة النقابية

بتراجع المجتمع السياسي الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة، وانسداد الآفاق في وجه إمكانيات نمو مقومات المجتمع المدني في الضفة والقطاع، تراجعت بصورة غير مسبوقة، الأطر النقابية والمهنية، من حيث الدور والوظيفة على المستويين الوطني والمطلبي، وتعمقت أزماتها الداخلية وتفككت العلاقات فيما بينها، وازداد وضع المنتسبين لهذه النقابات سوءاً وخاصة في النقابات العمالية التي تعيش أزمة خانقة أفقدتها دورها الطبقي –النقابي، إلى جانب فقدانها لدورها السياسي، وقد لعبت السلطة الفلسطينية دوراً رئيساً فيما وصلت إليه النقابات المهنية والعمالية من تدهور وتشرذم، علاوة على انقسام العديد منها إلى فرعين أو نقابتين بقرار من رئيس السلطة أو أحد مراكز القوى فيها، مثالنا على اتحاد العمال المنقسم إلى إطارين لكل منهما «أمين عام» برتبة وكيل وزارة، إمعانا من السلطة في إفقاد النشاط والدور النقابي للعمال الفلسطينيين وإخضاعهم لمتطلبات المصالح الشخصية بعيدا عن جماهير العمال وقضاياهم المطلبية الحقيقية من ناحية ووقف وتجميد أية انتخابات ديمقراطية من ناحية أخرى، وتأكيدًا على ذلك استمرار «القيادات» العمالية على راس هذه النقابات منذ أكثر من اثني عشر عامًا دون أي تغيير يذكر

إن استمرار تبعية الأطر والاتحادات النقابية، بل توظيف العديد من القيادات النقابية في وزارات وأجهزة السلطة من جهة، واستمرار سيطرة اللون السياسي الأحادي عليها من جهة أخرى، ساهم في تحجيم دور هذه النقابات وتواصلها على الصعيد المجتمعي وأداء دورها وفق أنظمتها ولوائحها وأهدافها، والأخطر من

ذلك أن هذه العلاقة عززت اغتراب النقابات وعزلتها عن جماهيرها، خاصة مع تحول الأغلبية الساحقة من قيادات هذه النقابات إلى شكل قيادي سياسي باهت في ظل الولاء المطلق للقيادة السياسية المركزية العليا وأجهزتها، وفقدت النقابات بالتالي دورها ووظيفتها الطبقية الاجتماعية والنقابية معاً .

أن هذه الأحوال من التفكك والضعف الذي أصابت جسم الحركة النقابية الفلسطينية بما في ذلك المؤثرات الخارجية ودور الهستدروت والاتحاد الدولي والنقابات الصفراء (الحرة)[1] لا تثير الاستغراب أو الدهشة، ذلك لان غياب أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية ، أو الانتخابات، عمق كل هذه المظاهر السالبة، وألغى إمكانية توحد النقابات والاتحادات في إطار فلسطيني موحد لكل منهما، وكان من نتيجة ذلك، تفرد هذه المجموعة النقابية في قطاع غزة وخضوعها لقوانينه القديمة، وتفرد النصف الآخر من الجسم النقابي في الضفة الغربية وخضوعه لقوانينها الأردنية القديمة، يشهد على ذلك واقع النقابات العمالية والمهنية الراهن منذ قيام السلطة الفلسطينية إلى اليوم، فلا تزال العديد من النقابات موزعة حتى اللحظة بين نقابتين في الضفة والقطاع، علاوة على تشتت وانقسام الحركة العمالية، بين «الاتحاد العام لعمال فلسطين»، وبين «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين»، حيث يدعي كل منهما امتلاكه للشرعية، وكلاهما يعمل بعيدا عن الآخر، ولا يجمعهما معا سوى الولاء المطلق للسلطة دون أي اهتمام جدي بقضايا العمال أو متابعة أوضاعهم وتخفيف معاناتهم، الأمر الذي أدى إلى توليد حالة من القطيعة بين جموع العمال ، والأطر النقابية العمالية ، «ففي الوقت الذي وصل فيه عدد النقابات

(1) والجدير بالذكر ان للهستدروت دورًا أساسيًا في قرارات الاتحاد الدولي للنقابات الحرة فيما يتعلق بالدعم المالي الموجه لاتحاد النقابات العمالية الفلسطينية ، وهي علاقة مرفوضة ويجب العمل على وقفها ومحاربتها .

العمالية إلى ١٨٥ نقابة –معظمها تتشابه من حيث التسمية والنشاط– لم يتجاوز عدد أعضائها في أواسط التسعينات ٧٠٠٠ فقط»[١]،ارتفع هذا العدد بعد قيام السلطة الفلسطينية، إلى حوالي عشر أضعاف هذا الرقم أو أكثر، ولكن المشكلة الكبرى أن أحدا من القيادات المسؤولة في كل من «الاتحادين» لا يعرف بالضبط عدد العمال المنتسبين لهذا الاتحاد أو ذاك أو لكليهما، حيث نلاحظ تباين الأرقام بين (٩٧) ألفًا[٢] أو «(٨٨) ألفا كما ورد في خطة الاتحاد، أو (٤٦) ألف عامل كما يقدر غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية الذين لم يتمكنوا من تقدير توزع العمال على القطاعات المختلفة لعدم توفر الإحصاءات في الاتحاد العام»[٣].

إن هذا الإرباك، الذي يعبر عن فقر فاضح في البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة، هو أحد تجليات حالة الفوضى والتشرذم وغياب الحس العالي بالمسؤولية تجاه العمال وقضاياهم، وهو أيضاً تعبير عن تمسك قيادات الاتحادات والنقابات عموما، والقيادات العمالية خصوصاً ،بمصالحهم الشخصية، التي تحتم عليهم استمرار تلك التبعية، وذلك الولاء المطلق دون أي إمكانية للتغيير أو التطوير المنشود، ذلك لأن عملية التغيير والتطوير يستحيل تطبيقها بدون المشاركة الفعلية للعمال والمهنيين، وممارسة دورهم في العملية الانتخابية الكفيلة وحدها بتحقيق شرعية القيادة من جهة وإمكانات التغيير والتطور المطلوب من جهة أخرى بعيداً عن أي شكل من أشكال التبعية والولاء خارج القاعدة العمالية أو المهنية كمرجعية وحيدة.

فإذا كنا نتفق على أن الانتخابات هي الأسلوب الوحيد، والمرجعية الأساسية لأي شرعية كانت، في النقابة، أو في النظام السياسي، فإننا نتفق أيضاً على غياب

(1)جورج كرزم مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(2) المسار – (رام الله) العدد ٥٠ - أيار/ مايو ١٩٩٩.

(3)محمود زيادة – البنية الداخلية لاتحاد العمال – إشكاليات العمل النقابي، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

الشرعية لمعظم القيادات في كافة الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية التي مضى على مصادرتها لحقوق الآلاف من الأعضاء، عمالاً ومهنيين، أكثر من عشر سنوات، خاصة اتحاد عمال فلسطين بشقيه أو ما يسمى بقيادة الخارج، وقيادة الداخل !

إننا إذ نؤكد، أن لا شرعية لأي قيادة غير منتخبة ، في النقابات وغيرها من المؤسسات، ندرك أيضاً، أن الانتخابات مع حالة العضوية الضيقة الراهنة، إلى جانب عدم الوضوح في البيانات أو الأرقام أو الإحصاءات الدقيقة التي تتيح التوزيع المهني للعمال المنتسبين في الاتحاد على القطاعات الإنتاجية والخدماتية المتنوعة، هذا كله يدفعنا إلى تسجيل موقفنا بالمطالبة بتشكيل لجنة من الخبراء والكفاءات النقابية الفلسطينية لوضع هيكلية تنظيمية موحدة لجميع الاتحادات والنقابات انطلاقاً من قاعدة وحدة العمل النقابي والمهني في فلسطين بعيداً عن هذا التشرذم والانقسام الذي لا مثيل له في اشد البلدان تخلفاً وأكثرها استبداداً، على أن تأخذ هذه الهيكلية بعين الاعتبار حصر عدد النقابات وأحاديتها على قاعدة المهنة الواحدة، للمهنيين، المعلمين، والممرضين والممرضات، والأطباء، والمهندسين، والمهندسين الزراعيين، والأطباء البيطريين، وأطباء الأسنان، والمحاسبين والمدققين، والصيادلة، والكتاب، والصحفيين، والأدباء، والمصارف والبنوك، والمحامين، والموظفين الحكوميين، والمرأة، والعمال ...انخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الضرورات الموضوعية التي تفرض أن يتفرع عن بعض الاتحادات الأم، مثل اتحاد العمال، فروع موحدة أيضا، للعمال حسب المهنة والانتماء لهذا القطاع الإنتاجي والخدماتي أو ذاك، العاملين في الصناعة والتعدين والمحاجر، العاملين في البناء، والتجارة والخدمات، الغزل والنسيج والخياطة، السائقين والنقل والمواصلات، البريد والهاتف والاتصالات، الصناعات الغذائية، السياحة والفنادق والمطاعم، الجلود والأحذية، المطابع ... الخ، بحيث يتم انتخاب جميع الهيئات القيادية بشكل دوري من القاعدة

إلى القمة في مناخ من الحرية والتعددية والنقاش الديمقراطي للبرامج والمسؤوليات والمحاسبة والرقابة للفروع أو الاتحاد العام، على أن يتم ذلك كله بأن تأخذ الهيئات المعنية حسب النظام والهيكلية واللوائح الداخلية، حقها في المناقشة وفق الأصول والأسس الديمقراطية الحرة، ونقصد بهذه الهيئات، مؤتمرات الفروع حيثما وجدت في الداخل وأقطار اللجوء، قيادة الفروع المنتخبة، المؤتمر العام، قيادة الاتحاد العام أو النقابة، بما يعزز بناء شخصيتها المميزة واستقلاليتها كهدف رئيسي من جهة، وشرط أولي لتفعيل وأداء دورها بصورة موضوعية بعيدا عن السيطرة الحزبية أو سيطرة السلطة الحاكمة التي حولت الاتحادات والنقابات في بلادنا إلى ما يشبه مكتب الملحق بها، يتلقى التعليمات وينفذها بما يخدم مصالح السلطة ووحدانية حزبها من جهة أخرى، وفي هذه العلاقة تكمن أهم أسباب التفكك والعزلة بين الاتحادات والنقابات من جهة وجماهيرها من جهة أخرى .

وبقدر وعينا بأهمية استقلالية النقابة وبلورة شخصيتها المميزة، ندرك أيضا أهمية ممارسة كل حزب يساري في بلادنا لدوره النقابي، وتنفيذ سياساته من خلال كادراته وأعضاءه وأنصاره في النقابة المعنية، انطلاقا من موقفنا الذي يقوم على أساس استيعاب الأهداف والدور والخصائص المميزة للنقابات والاتحادات، وبالذات جماهيريتها وديمقراطيتها بما يلغي تبعيتها لأي حزب أو حركة مهما بلغت أغلبية ذلك الحزب أو الحركة في هذه الأطر، فثمة فارق كبير وأساسي بين أن يستفيد الحزب من كادراته وأعضائه النقابيين من أجل استمالة موقف هذه النقابة أو تلك إلى جانب مواقف الحزب وتوجهاته عبر نضال ديمقراطي منضبط ومحكوم للنظام واللوائح النقابية الداخلية، وبين أن يستفيد الحزب أو الحركة السياسية من توفر أغلبية له/ لها، بهدف السيطرة وإصدار التعليمات التي تتجاهل –بصورة كلية أحيانًا– طبيعة العمل النقابي وأهدافه ونظمه وخصائصه ومهماته الخاصة، بما يؤدي

إلى إلغاء الشخصية المميزة والاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها العمل النقابي في كل الأحوال والظروف .

ولكن هذه العلاقة القائمة على السيطرة السياسية الأحادية، ذات الطابع الشخصي، قادت خلال الثلاثين سنة الماضية –خاصة بعد تراجع العمل المسلح بعد أيلول ١٩٧٠ ، وبعد خروج حركة المقاومة الفلسطينية من لبنان ١٩٨٢ – إلى إضعاف الممارسة الديمقراطية والتعددية في صفوف الأطر النقابية، وتقليص عضويتها، وبالتالي إفقادها لمواقفها أو تأثيرها السياسي وزخمها الجماهيري في الوقت نفسه، وقد تفاقمت هذه المظاهر منذ قيام السلطة عام ١٩٩٤ حتى الآن، بحيث أصبحت معظم مواقف الاتحادات والنقابات المهنية، والعمالية، وخاصة اتحاد العمال، لا تصدر إلا بموافقة السلطة الفلسطينية والتنظيم الحاكم (حركة فتح) صاحب الأغلبية التي تراكمت دون أي سند ديمقراطي أو قانوني بالمعنى الموضوعي .

الجانب الأخطر في هذا السياق، أن هذه السيطرة الأحادية ذات الطابع الإكراهي بحكم النفوذ والسلطة، أدت الى تعطيل دور الجماهير العمالية، وجماهير المهنيين في أداء ومتابعة مهامهم وأدوارهم في إطار الأهداف النقابية والمطلبية، وكذلك الأمر تعطيل دورهم في إطار العمل السياسي أو الوطني العام، ولا شك أن ضعف النشاط الحزبي لجميع القوى الوطنية عمومًا، والفصائل والأحزاب الديمقراطية اليسارية بصورة خاصة، ساهم في هذا الوضع الذي وصلت إليه الأطر النقابية والمهنية في الوقت الراهن، إذ أن حالة الاغتراب عن واقع القواعد العمالية لم يتوقف عند «القيادات العمالية» التقليدية التي لم تتغير رموزها الأساسية منذ سبعينيات القرن العشرين حتى بداية القرن الحادي والعشرين، بل إن هذه الحالة من الاغتراب أصابت كافة القوى السياسية عموما، وقياداتها وبرامجها العمالية أو النقابية بشكل خاص، ومما عمق هذا الاغتراب عن واقع القواعد العمالية، لدى الفصائل والقوى

الوطنية، عدم إيلاء مسألة العضوية والتنسيب للأعضاء والأصدقاء في الأطر، الى جانب القضية الأهم، التي تتمثل في غياب وتفعيل البرامج والمهام المطلبية المباشرة المعبرة عن قضايا العمال خصوصا، والمهنيين بصورة عامة، والاكتفاء بالاهتمام اللحظي أو المؤقت، في ظروف أو مناسبات معينة .

إن هذا التقصير أو التقاعس الذي يمكن تبريره في الظروف النضالية التاريخية السابقة، لا يمكن تبريره في ظروفنا الراهنة التي تتداخل فيها وتتشابك قضايا التحرر الوطني بالقضايا المطلبية والديمقراطية بحيث باتت هذه الأخيرة، كما تقول وثائقنا بحق، شرطًا –عبر تطويرها– أو عاملا أساسيا من عوامل صمودنا وتحقيق أهداف شعبنا في الاستقلال و التحرر الوطني .

من هنا يصبح الاقتراب والمعايشة والتفاعل مع واقع القواعد الشعبية من العمال والفلاحين والمهنيين، قضية مركزية بالنسبة لقوى اليسار في بلادنا، الى جانب القضايا المركزية الأساسية الأخرى، إذ لا يعقل استمرار هذه الحالة من الابتعاد عن هذا الواقع العمالي والاكتفاء بتعاطفنا، أو موقفنا التضامني النظري معه، خاصة وان هذا الواقع، يضم في صفوفه عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والكادحين والمهنيين الذين لا تربطهم بالعمل النقابي أي صلة أو علاقة، الى جانب مشكلة أولئك المنتسبين أو الأعضاء في الاتحادات أو النقابات من العمال وغيرهم، المحرومين فعلا من حقهم في التغيير أو المشاركة في الانتخابات أو في اختيار ممثليهم أو حتى معرفة كيف تسير أمور اتحادهم المالية وغيرها، نظرا لهذه الحالة الراهنة من التكلُّس القيادي من جهة ومصادرة حقوق الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم في ممارسة أي شكل من أشكال الانتخابات الديمقراطية سواء في النقابات الفرعية أو في الاتحاد العام من جهة أخرى.

إن إشكاليات الحركة النقابية الفلسطينية لا تتوقف عند انخفاض النسبة المئوية أو ضعف مشاركة العاملين فيها، بل تعود في أسبابها الرئيسة الأخرى، إلى مظاهر

الضعف العام، وغياب الشرعية، والتشرذم، والاستزلام، والتفكك الذي يسود بنيانها العام وأطرها التنظيمية، وهي ظاهرة مرتبطة إلى حد بعيد بمظاهر الخلل وغياب النظام العام في السلطة الفلسطينية التي تعكس نفسها على كافة المؤسسات الرسمية وغير والرسمية والتي تزايدت حدتها بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، إلى جانب الانحدار المتزايد في مستويات معيشة العمال والشرائح الفقيرة، وتزايد معدلات البطالة، وانتشار مظاهر الفقر المدقع في صفوفهم، دون أية مبادرات جدية في معالجة هذا الواقع المتردي.

إن هذا الإحجام عن تقديم المساعدة والدعم للعمال العاطلين عن العمل في ظروف الأزمة الحادة الراهنة من الصراع مع العدو الصهيوني، المترافقة مع ظروف الحرمان والفقر والمعاناة لهذه الجموع الفقيرة، ساهم في تعميق الفجوة بين الجماهير الشعبية الفقيرة والنضال السياسي والوطني العام، وهو ما يفسر ضعف مشاركتهم، ودورهم والتفافهم حول الفصائل الوطنية، قياسا بهذه المشاركة والدور في إطار التيارات الدينية التي يجدون في شعاراتها شكلا من أشكال الخلاص أو العزاء .

وفي ظل هذه الأوضاع، فإن موضوع التعاطي مع الاتحادات والنقابات، العمالية والمهنية، في ظروف هذا الصراع الحاد الذي يعيشه شعبنا في اللحظة الراهنة، يتطلب منا بذل المزيد من الجهد الوطني والاجتماعي، والمزيد من التواصل والتعايش مع هذه الجماهير، والكثير من الدقة والرؤية العلمية التي تجنبنا الوقوع في الخطأ في هذا الاتجاه أو ذاك، فالنضال من أجل القضايا الديمقراطية والمطلبية كمهمة من المهمات الرئيسية، يجب أن يخدم في نتائجه، وتراكماته الداخلية، عوامل ومتطلبات النجاح في معركتنا المعقدة والقاسية ضد العدو الإمبريالي –الصهيوني . ذلك كله مرهون بمدى التصاقنا بالجماهير ووعي قضاياها وهمومها وتفاصيلها الحياتية بصورة موضوعية ودقيقة .